دور الألوان الاقتصادية في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة بمصر

ريهام أحمد المعتز بالله عوض [١]– وائل فوزي عبد الباسط [٢]– مجدي علام [٣]
١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) اتحاد خبراء البيئة العرب

المستخلص

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، حيث أظهرت هذه التحديات تطورات متسارعة أذهلت البشرية في ظل الصعود الطفري للمصطلحات المتداولة العولمة، العولمة المالية، التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، البيئة الصديقة للإنسان وغيرها من المصطلحات وأحدثت تقدم هائل في انفجار المعارف، والنهضة العلمية والتكنولوجيا مما وضع الكثير من دول العالم أمام رهانات وتحديات صعبة، في عالم سيتضخم عدد سكانه من ٧ مليارات إلى ٩ إلى مليارات نسمة قبل عام٢٠٥٠، مما جعلها تبحث عن ميكانيزمات وآليات لمواكبة هذه التغيرات. ولعل من هذه التغيرات ما يعرفه العالم اليوم هو تحقيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما يساعد الدول والحكومات في تلبيه احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

أصبح العالم يتغير ويتلون بما يحقق له أهدافه الخاصة بالتنمية المستدامة الامر الذي ينعكس مباشرة على الاقتصاد العالمي وأصبح هناك للاقتصاد ألوان، تتعدد معها القضايا والمهام ولكل لون يساعد ويدعم أبعاد التنمية المستدامة ولذلك تتمحور مشكلة البحث حول دراسة مدي ماهية الألوان الاقتصادية وكيف يحقق كل لون أبعاد التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة – الألوان الاقتصادية – الاقتصاد البني – الاقتصاد الأخضر– الاقتصاد الأسود– الاقتصاد الرمادي– الاقتصاد الأحمر– الاقتصاد الأصفر– الاقتصاد الأزرق– الاقتصاد البنفسجي– الاقتصاد الأبيض– الاقتصاد الفضي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مقدمة البحث

بنيت أهداف التنمية المستدامة على نجاح أهداف التنمية الإنمائية للألفية، وهي تهدف إلى المضي قُدماً لإنهاء كافة أشكال الفقر لذلك كانت موجهة للدول النامية ولكن الأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه البيئة. كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي يد بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية، هنا يأتي دور الألوان الاقتصادية التي تحدد خطة واضحة المعالم للدول والحكومات لمساعدتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، حيث أظهرت هذه التحديات تطورات متسارعة أذهلت البشرية في ظل الصعود الطفري للمصطلحات المتداولة العولمة، العولمة المالية، التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، البيئة الصديقة للإنسان وغيرها من المصطلحات وأحدثت تقدم هائل في انفجار المعارف، والنهضة العلمية والتكنولوجيا مما وضع الكثير من دول العالم أمام رهانات وتحديات أصعب، في عالم سيتضخم عدد سكانه إلى ٩ مليار نسمة قبل عام٢٠٥٠، ولعل من هذه التغيرات ما يعرفه العالم اليوم لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويعتبر البعد البيئي قضية شغلت اهتمام الكثير من المفكرين في كل التخصصات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب السلبيات الناتجة عن التنمية المنتهجة في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما نجم عنها من تلوث الماء، الهواء، التربة والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى والتنوع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

البيولوجي، وأصبح كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة، مما جعل المنظمات الدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية تدق ناقوس الخطر، واعتبرت أن التطور الاقتصادي رغم ما أعطي للبشرية من إيجابيات إلا أنه أفرز أضرارا ومخاطر أصبحت تهدد البشرية جمعاء وإدي إلي استنزاف للموارد الطبيعية وعلى هذا الأساس تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن، والبحث عن الطاقات البديلة، أو كما تسمى الطاقات الصديقة للإنسان والاتجاهات الحديثة للاستثمار فيها، ولم يعد الاهتمام بموضوع الطاقة والتنمية المستدامة أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص، بل تعدى ذلك ليصبح موضوع اهتمام صانعي القرارات والسياسات العالمية بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية والدولية، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات والمحلية والإقليمية والدولية.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في عدد من النقاط:

١-توضيح مراحل تكوين التنمية المستدامة.

٢-تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة.

٣-تعريف ماهية الألوان الاقتصادية وسبب ظهور كل لون اقتصادي وكيفية الاستفادة منها.

أسئلة البحث

١-ماهية الألوان الاقتصادية؟ سبب ظهور كل لون اقتصادي؟

٢-كيف تساعد الألوان الاقتصادية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

٣-ما هي الجهود والسياسات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أهداف البحث

١-التعرف على ماهية الألوان الاقتصادية.
٢-سبب ظهور الألوان الاقتصادية وما مدي الاستفادة منها.
٣-دور الألوان الاقتصادية في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة.
٤-ماهية السياسات المتبعة من قبل الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

فروض البحث

تحاول الدراسة اختبار مدي صحة الفروض الآتية:

- **الفرض الأول:** تقسيم الاقتصاد إلى ألوان يساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة.
- **الفرض الثاني:** تساعد سياسات التنمية المستدامة في تحقيق تنمية حقيقية ملموسة بأبعادها الثلاثة.

حدود البحث

الجزء الأول: مكانياً، دراسة الحالة المصرية مقارنة بتجربة الإمارات العربية المتحدة.

الجزء الثاني: زمنياً، ٢٠١٠:٢٠١٨، تم اختيار الفترة الزمنية من عام ٢٠١٠ بهدف اختيار فترة سابقة لتطبيق سياسات التنمية المستدامة التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠١٦.

الجزء الثالث: موضوعياً، تركز الدراسة على عرض أهمية دور الألوان الاقتصادية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

منهج البحث

المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي من خلال تسليط الضوء علي:

- التطور التاريخي للاهتمام بالتنمية المستدامة وتطور مفاهيمها وأدواتها من خلال المؤتمرات والندوات العالمية.
- التوجه العالمي لتطبيق سياسات التنمية المستدامة وماهي الأدوات والمؤشرات لقياسها.
- الألوان الاقتصادية والدور الذي تقوم به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

١. **إبراهيم ناجي إبراهيم، ٢٠١٦: "نموذج مقترح لقياس الأثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور البيئة الصناعية في مصر لتحقيق التنمية المستدامة" تسلط الرسالة إلي** حماية البيئة هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع أفراداً ومؤسسات كل حسب مهنته ووظيفته وطبيعة علاقته بالبيئة ومواردها وعلى هذا فإن حماية البيئة والحفاظ عليها يعود نتائجها وفوائدها بالمحافظة على عناصر الحياة ومكوناتها البيئية، ولعل أهم جوانب الحفاظ على البيئة وحمايتها يكمن في علاقة البيئة بالتنمية ومحاولة خلق توازن بين البيئة والتنمية يتجاوز المصالح الذاتية جماعات وأفراد؛ **توصلت الدراسة إلي** تبدي مصر اهتماماً فعلياً بمجال الطاقة المتجددة لما لها من مصادر متعددة ومتنوعة في كافة أنواع الطاقة المتجددة ما يعني أنها لن تُستنفد أبداً أو تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية وذلك لتحقيق مجموعة من الفوائد اهمها توسيع دور مصادر الطاقة المتجددة في تنويع الاقتصاد المحلي ومصادر الدخل، إضافة إلى كونها الحل الفعلي والأمثل للحد من ظاهرة تغير المناخ، وبهذا تسعى مصر إلى أن تصبح الرائدة على المستوى الإقليمي في مجال الطاقة المتجددة وعلى الصعيد الدولي؛

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التوصيات في المضمون التالي ضرورة وجود قوانين رادعة لحماية البيئة من التلوث، وتوافر جهاز للصحة والسلامة المهنية داخل تلك المصانع، ووضع برامج للصيانة، وأن تتضمن أهداف السياسة البيئية الحد من التلوث، وضرورة القيام بإعداد وحدة للطوارئ والأزمات بأسرع وقت ممكن.

2. Rakesh Rang wan :Movement For Sustainable Development Through Green Economics 2016

ركزت الورقة البحثية العلاقة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛ الورقة بحثية ووصفية وتحليلية بحيث جمعت البيانات من مصادر مختلفة مثل تقارير البنك الدولي ومؤشرات صندوق النقد الدولي وتقارير الصحف والمجلات العلمية ؛على الرغم من الاهتمام على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية في العديد من المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، أصبح مصطلحات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والاقتصاد البيئي بالخطاب السائد لرؤساء الدول والوزراء إلا ان العالم ليس علي المسار الصحيح لا يكفي الاهتمام بالتنمية المستدامة عن طريق المؤتمرات العالمية فقط وبالخطابات السياسية بل يجب تحقيق انجازات واقعية علي ارض الواقع في سياق التنمية المستدامة عن طريق القضاء علي الفقر وتعزيز التعليم والوعي العام من خلال "العلم من أجل التنمية المستدامة.

٣. **أحمد مغاوري شحاتة،٢٠١٩: بعنوان: "تأثير سياسات الاقتصاد الأخضر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر" تسلط الدراسة** علي أثر التحول إلى سياسات "الاقتصاد الأخضر" وتأثير هذا التحول على تدفق الاستثمارات المباشرة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، تتعرض الدراسة إلى بعض المشكلات التي تواجه متخذي القرار الاستثماري في مصر سواء في شركات القطاع الخاص وكذا على مستوى المسئولين الحكوميين المنوط بهم اتخاذ القرارات والإجراءات وتنفيذ السياسات ذات الصلة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

بموضوع الدراسة، وذلك في ضوء تطبيق مفاهيم وسياسات الاقتصاد الأخضر في المنظومة التشريعية والاقتصادية لجمهورية مصر العربية ،تركز الدراسة على الإطار الزمني (٢٠٠١:٢٠٣٠) لعلاقة الدراسة باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية ٢٠٣٠" في مصر؛ **توصلت الدراسة** أن المستثمرين من القطاع الخاص يشجعون التحول إلى السياسات الخضراء، وذلك على الرغم من أن هذا التحول قد يزيد من التكلفة الاستثمارية في المدى القصير والمتوسط ،إلا أن معظم تلك الشركات ارتأت أنها قادرة على تحقيق أرباح إضافية على المدى البعيد. ومع ذلك ، فقد لاحظت الدراسة أن الحكومة المصرية يجب أن تبذل مزيداً من الجهد من أجل التحول إلى السياسات الخضراء مثل تقديم دعم وحوافز مالية وضريبية للشركات التي تضخ استثمارات خضراء تفوق نطاق المسئولية الاجتماعية، أو أن يتم ازالة الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج الأخضر والعدد والآلات الرأسمالية اللازمة لهذا التحول، وان كان ذلك يتطلب جهد كبير أولا لتحديد ما هي المستلزمات ومدخلات الانتاج الخضراء؛ **توصيات الدراسة** استحداث حلول تمويلية لمشروعات الخضراء، بعد تصنيفها وصياغة مؤشر لقياسها على غرار المؤشرات المعمول بها لدى كبرى البنوك العالمية، كما تشمل التوصيات ضرورة التقدم بمشروعات خضراء إلى مؤسسات التمويل الدولية، وأخيرا توصية باستكمال الاطار المؤسسي لتكامل مؤسسات الدولة ذات الصلة بتطبيق التشريعات والسياسات الخضراء بشكل تكاملي ومستدام، مع ضرورة التدريب لرفع قدرات الموارد البشرية لاستيعاب أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الإطار النظري

الاقتصاد البني: يقصد بالاقتصاد البني الصناعات شديدة التلوث بيئيا التي تسبب تلوث شديد بالهواء والتربة والمياه مثل صناعة الفحم الحجري وصناعة المستخرجات البترولية وصناعة الحديد والاسمنت والسيراميك مما تعمل على ارتفاع نسب التلوث بالمدينة التي يكون بها هذه الصناعات (2013,Richard Matthews)

يعد تلوث الماء والهواء من السمات المميزة للاقتصاد البني:

- ساهم تلوث الهواء عام ٢٠١٧ بما يقارب من ٥ مليون حالة وفاة، أي ما يقارب حالة وفاة واحدة من بين كل ١٠ وفيات.
- يتم إلقاء ١٤ مليار رطل من البلاستيك في المحيط كل عام مما يساهم في وفاة ١,٥ مليون طفل وتسمم الحياة البحرية، بجانب إلقاء مياه الصرف الغير معالجة تصل إلى ١,٢ تريليون جالون.

أهم المصادر المسببة للتلوث(BETH HOWELL,2021)

١. **<u>صناعة الوقود:</u>** الاعتماد الكبير على الوقود ومشتقاته في الحياة اليومية مع ارتفاع الكثافة السكانية، عوامل تؤدي إلي زيادة استخراج الوقود الأحفوري، وحتى يتم استخدامه يجب حرقة مما يتسبب بإطلاق كمية كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وغازات سامة تؤدي إلى تلوث الهواء؛ بحيث تشير التقديرات إلى استهلاك ١٠٠,٣ مليون برميل من النفط يوميا في عام ٢٠١٩ عن استهلاك ٨٥ مليون برميل من النفط يوميا عام ٢٠٠٦.

٢. **<u>الزراعة:</u>**

- تتسبب الزراعة باستخراج انبعاث غاز الميثان بنسبة (٤٤,١٩%) عام ٢٠٠٨ كما تسبب الزراعة انبعاث أكسيد النيتروز بنسبة (٧٧,٨٧%) عام ٢٠٠٨(worldbank).
- حرق المخلفات الزراعية يتسبب بزيادة غاز ثاني أكسيد الكربون.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- إزالة الغابات لزيادة الرقعة الزراعية أو زيادة المجمعات السكانية في عام ١٩٩٩ تمثل الغابات حوالي ٤١٢٨٢٦٩٤ كم، بينما تمثل الغابات في عام ٢٠١٦ حوالي ٣٩٩٥٨٢٤٥ كم، مما أثر ذلك بزيادة نسبة الحرائق، مما يؤدي إلي زيادة الجفاف والتصحر وتغيير حزام المطر، ويعمل على تهديد الموائل الطبيعية للكائنات البرية مما يحدث خلل بالتوازن البيولوجي(worldbank).

٣. **صناعة الأزياء**(weforum.org):

- تساهم صناعة الأزياء (الملابس والأحذية) حاليا بتلوث الهواء بمقدار ١٠% من انبعاث الكربون العالمي، عن طريق شركات التجارة الالكترونية والتجزئة العالمية من خلال التصنيع الشامل والتوصيل السريع والتغليف، تساهم ب ٢٠% من تلوث المياه الصناعي في جميع أنحاء العالم.
- بسبب الموضة السنوية لكل موسم في فصول السنة، يذهب٨٥% من جميع المنسوجات إلى مكب النفايات كل عام؛ في حين زاد الاستهلاك بأكثر من ٦٠% بعام ٢٠١٤مقارنة بعام ٢٠٠٠، كم أنتقل شركات الأزياء من متوسط عرض مجموعتين سنويا في عام ٢٠٠٠ إلى خمس مجموعات في عام ٢٠١١.
- تعد صناعة النسيج ثاني أكبر مصدر لتلوث المياه العذبة في العالم؛ يتطلب إنتاج بنطلون جينز حوالي ٢٠٠٠ جالون من المياه، هذا بمقدار شرب شخص واحد ٨ أكواب يوميا لمدة عشر سنوات؛ وإنتاج قميص قطني واحد يتطلب حوالي ٧٠٠ جالون من المياه وهذه الكمية تكفي شرب شخص ٨ أكواب يوميا لمدة ثلاث سنوات ونصف.
- تساهم صناعة الملابس والأحذية بمقدار حوالي ٨% من نسبة الأضرار بالبيئة ويرجع ذلك في الغالب إلي التصنيع في الدول الاسيوية التي تعتمد على الفحم والغاز الطبيعي.
- ستحرق صناعة الأزياء وحدها ربع ميزانية الكربون في العالم بحلول عام ٢٠٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٤. **بيع المواد الغذائية بالتجزئة:** تغليف المواد الغذائية بالعلب والأكياس البلاستيكية، مع الزيادة السكانية، وصعوبة تحلل المواد البلاستيكية التي تحتاج إلى عقود زمنية حتى تحلل بالطبيعة، مما جعل الطبيعة غير قادرة على تحمل هذه النفايات البلاستيكية.

٥. **النقل:** يمكن تقسيم وسائل النقل إلى قسمان:

- القسم الأول: النقل التجاري: يساهم النقل التجاري (البحري والبري والجوي) بنسبة ٤٠% من إجمالي انبعاثات النقل.
- القسم الثاني: نقل الركاب: يساهم بنسبة ٦٠% من إجمال انبعاثات النقل

٦. **أعمال البناء:**

تساهم أعمال البناء بتلوث الهواء بنسبة ٢٣%، وتلوث المياه بنسبة ٤٠%، وتمثل نسبة ٥٠% من مخلفات النفايات(worldbank).

تستهلك هذه الصناعة ما يمثل ٥٠% من الموارد الطبيعية التي يتم استخرجها من الطبيعة، وتستهلك ما يمثل ٦/١ الاستهلاك العالمي من المياه العذبة، و٤/١ الاستهلاك العالمي من الأخشاب.

أصبح الانتقال من الاقتصاد البني إلي الاقتصاد الأخضر أمر حتمي وإلزامي، حيث الانتقال من النمو البني للتنمية الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الاحفوري إلى النمو الاقتصادي الأخضر، يعني ذلك الانتقال إلى نظام طاقة أنظف يستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة وإلى إدارة أفضل للموارد الطبيعية خاصة في الأراضي الزراعية والغابات.

الاقتصاديات في جوهرها، هي مجموعة من القواعد والأعراف التي تكافي بعض السلوكيات وتعاقب البعض الآخر في شكلها الحالي؛ تحفز اقتصاداتنا الاستهلاك المفرط وتقوض الروابط المجتمعية وتدمر الثروة الطبيعية لكن هذا ليس حتميا أو لا مفر منه، إنها ببساطة الطريقة التي تطورت بها اقتصاداتنا للعمل ولحل هذه المشاكل هناك حاجة إلى **(رؤية**

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

اقتصادية جديدة: تتمثل في مستقبل أخضر عادل)؛ الرؤية للاقتصاد الأخضر هي الرؤية التي توفر الازدهار للجميع ضمن الحدود البيئية للكوكب وهو يتبع خمسة مبادئ رئيسية يعتمد كل منها على سوابق مهمة في السياسة الدولية، والتي يمكن أن توجه المجتمع إلى الإصلاح الاقتصادي في سياقات متنوعة(GEC,2020).

الاقتصاد الأخضر:

تم استخدام مصطلح "**الاقتصاد الأخضر**" لأول مره بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "قمة الأرض" بريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث تم طرح بعض الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ب (المبدأ ٨) الذي تناول الإنتاج والاستهلاك غير المستدام و (المبدأ ١٦) الذي طرح مفاهيم التكلفة البيئية؛ وتم طرحه مره أخري بمؤتمر جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام؛ وقد ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر في تقرير بعنوان "مخطط عام للاقتصاد الأخضر لعام ١٩٨٩" الذي تم إعداده لحكومة المملكة المتحدة ولكن لم يتضمن أي إشارة إلي لمفهوم الاقتصاد الأخضر، خلال تلك الفترة تقريبا صدر منشوران من البحوث الجامعية قدما لأول مرة عرض لمفهوم الاقتصاد الأخضر وتم الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة فعالة لفهم التنمية المستدامة وتحقيقها، وكان البحث الثاني نظر للعلاقة بين الاقتصاد والبيئة بمنظور أوسع وأكد علي أهمية العلاقة بين الإنسان والعالم الطبيعي (عبد الله بن عبد الرحمن،٢٠١٥).

قد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أكتوبر ٢٠٠٨ بمبادرة الاقتصاد الأخضر بهدف تحويل الاقتصادات العالمية إلى مسار جديد لتحقيق أفضل العوائد على استثمارات الثروة الطبيعية والبشرية والاقتصادية، في الوقت نفسه خفض انبعاثات الغازات مع الاستخدام

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الرشيد للموارد الطبيعية؛ وقد تشكل مفهوم الاقتصاد الأخضر بصياغته النهائية بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو مؤتمر ريو+٢٠ عام ٢٠١٢ (ضياء الناروز،٢٠١٩).

يتكون مصطلح الاقتصاد الأخضر من منعوت ونعت، والمنعوت هو الاقتصاد والنعت هو الأخضر، ويرمز اللون الأخضر إلي الممارسات الرحيمة بالبيئة أو على الأقل الصديقة لها أو التي لا ضرر منها ولا ضرار؛ وقد وصف الاقتصاد بأنه أخضر حيث أنه اقتصاد يراعي البيئة ويحد من استنزاف مواردها وهو مناقض للاقتصاد (البني والأسود والرمادي) الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري ولا يراعي المخاطر والآثار البيئة المحتملة من استخدامه (محمد عبد القادر،٢٠١٤).

أولا: تعريف ال UNEP الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ويمكن ان ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الأخضر (محمد عبد الكريم،٢٠١٩):

١-الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.

٢-الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

٣-ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٤-ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

٥-ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.

٦-يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.

٧-يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

ثالثا: دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة:

أصبح الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر حتمية فرضها التدهور البيئي والتغير المناخي، بحيث يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي مع الاهتمام والحفاظ على التنوع البيئي، وذلك من خلال تبني مشروعات تهدف للاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري، أيضا ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل للأسرة الفقيرة والعمل علي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء (إسلام جمال الدين شوقي،٢٠٢٠).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يهدف الاقتصاد الأخضر إلي تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليدية إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة وتحسين الإنتاجية ورفع المعاناة عن الفقراء ومن تلك الوسائل التحول إلى أساليب الزراعة العضوية بدلا من أساليب الزراعة التقليدية وهو أحد أشكال الاقتصاد الأخضر (سارة إبراهيم محمد،٢٠١٠).

الألوان الاقتصادية ودولة الإمارات العربية المتحدة:

الاقتصاد البني:

تصنف دولة الإمارات من بين الدول الأكثر عرضة للتأثيرات المحتملة لتغيير المناخي في العالم وسيترتب على هذا ارتفاع في درجات الحرارة وسقوط الأمطار بشكل أقل، وانتشار الجفاف وارتفاع مستوى مياه البحار، تعد عواقب هذه خطيرة على صحة الإنسان والبيئة الطبيعية؛ قد شاركت الإمارات في مكافحة تغير المناخ لأنها تدرك مخاطر التغيير المناخي؛ يعود ذلك إلى الحرارة الشديدة والرطوبة العالية التي تؤدي إلي محاصرة الملوثات داخل الغلاف الجوي بجانب انبعاث المركبات الشخصية (السيارات والدرجات النارية التي تفوق عدد السكان) التي تعمل بالوقود الأحفوري، مما يساعد علي ارتفاع نسبة التلوث كما انتشار المصانع والمناطق الصناعية وكل ذلك يعتمد بشكل أو آخر علي استخدام الوقود الأحفوري (وزارة البيئة الإماراتية، ملف التغيير المناخي).

بلغت حصة الدول العربية عام ٢٠٢٠ من إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون العالمية يمثل ٥,١%، وجاءت الإمارات بالمركز الثاني بنسبة ١٤,٨% على مستوي الدول العربية من حيث حجم تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون، كما حصلت في عام ٢٠٢٠ بمؤشر جودة هواء ٢٤٥,٩ وهو ما يعني وفقآ الجدول رقم (٢) مستوي جودة الهواء غير صحي جدا.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول رقم (١): يوضح معدل التغيير بمؤشر جودة الهواء بالإمارات العربية المتحدة خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

٢٧٢	٢٠١٩
٢٤٥,٩	٢٠٢٠
-٩,٦%	معدل التغيير
١٤,٨%	حصة الإمارات من الإجمالي

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على شركة بريتش بتروليوم

لكن من خلال الجدول يوضح لنا ان مؤشر جودة الهواء بالإمارات خلال عام ٢٠٢٠ تحسن حيث كان المؤشر ٢٤٥,٩ ولكن بعام ٢٠١٩ كان المؤشر ٢٧٢؛ ويعود هذا التحسن من خلال السياسات التي قامت بها الدولة لمكافحة التلوث البيئي.

جدول رقم (٢): يوضح رقم ولون مؤشر جودة الهواء

قيمة مؤشر جودة الهواء AQI	مستوي جودة الهواء	اللون المميز لقيمة المؤشر
٥٠:٠	جيد	أخضر
١٠٠:٥١	متوسط	أصفر
١٥٠:١٠١	غير صحي للمجموعات الحساسة	برتقالي
٢٠٠:١٥١	غير صحي	أحمر
٣٠٠:٢٠١	غير صحي جدا	أرجواني
٥٠٠:٣٠١	خطر	مارون

<u>السياسات المتبعة من قبل الدولة للحد من الاقتصاد البني</u> (وزارة البيئة الإماراتية):

١-**الحد من حرق النفط والغاز:** تعمل الدولة علي الحد من حرق الغاز الطبيعي باعتباره منتج مشتق من إنتاج النفط، يساهم في تلوث شديد للهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة، يتم عرض بعض هذه السياسات:

- تهدف شركة بترول أبو ظبي "الوطنية أدنوك" إلى القضاء على الحرق الروتيني، وتمكنت من خفض حرق الغاز بنسبة ٧٦,٤% في عام ٢٠١٣، كما تمكنت في أن تصل نسبة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الحرق بالفعل إلى صفر في حقول "زاكوم" للمرة الأولى، كما طورت شركة الغاز أدنوك للتنقيب والإنتاج استراتيجية إدارة الحرق، لمشروع تطوير حقل "شاه" للغاز التابع لها، وذلك بهدف تقليل الحرق بفعل الاختبار الجيد وعمليات التنظيف.

- تتمتع شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل "مصدر" بمخزون معرفي في مجال صياغة السياسات والمشاريع للحد من حرق الغاز، وأصبحت شريكاً في الشراكة العالمية لتخفيض إحراق الغاز التابعة للبنك الدولي منذ عام ٢٠٠٩.
- الاهتمام بتقليل الانبعاثات الناتجة من الغاز الطبيعي مثل فصل نفايات الغاز أو البترول أثناء عملية الاختبار أو الإنتاج البترولي، وتضع شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" الوصول إلى أدنى درجات الإشعال كأحد أهدافها الاستراتيجية، وفي الفترة ما بين (١٩٩٥:٢٠١٠)، خفضت شركة أدنوك إشعال الغاز بنسبة تصل إلى ٧٨%؛ كما تستضيف إمارة أبو ظبي القمة السنوية لإدارة وخفض الحرق منذ عام ٢٠١٢، وذلك لتبادل خبراتها المتطورة بشأن تقليل حرق الغاز.

٢-**استخدام الوقود النظيف:** ذلك من خلال عدد من السياسات:

- يعتبر الغاز الطبيعي بديلاً متجدداً ونظيفاً للوقود مقارنة بالبنزين نظراً لإصداره انبعاثات أقل، كما إن تكلفة تشغيل المركبات أقل بحوالي ٣٠%؛ وتتمتع الشركات التابعة لشركة أدنوك لتوزيع الوقود ومعالجة الغاز بدور ريادي في التوسع في استخدام الغاز الطبيعي المضغوط للمركبات(CNG) ، وذلك عن طريق الاستثمار في البنية التحتية، لضمان وجود محطات وقود كافية لتلبية الطلب الإضافي لمثل هذه المركبات، تتضمن المرحلة الأولي لمشروع الغاز الطبيعي للمركبات، تركيب مضخات غاز طبيعي مضغوط في ١٦ محطة بإمارة أبوظبي والعين، وكذلك في إمارة الشارقة، بقدرة استيعابية تكفي احتياجات ١٠٠٠٠ سيارة في اليوم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- في إمارة دبي، أطلقت شركة بترول الإمارات الوطنية " إينوك" مبادرة لترويج الغاز الطبيعي المضغوط، كوقود للمركبات في بداية عام ٢٠٠٦. وحتى الأن ٢٠٢١ تم تجهيز ٣٠٠٠ مركبة نقل عام للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط، بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ مشروع تجريبي مع هيئة الطرق والمواصلات بدبي، حيث يعمل على تحويل العبارات المصنوعة من الخشب (التاكسي المائي) التي تعمل محركاتها بالديزل في خور دبي إلى جعلها تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط.

٣-**الديزل الأخضر:** في يوليو ٢٠١٤، تصدرت دولة الإمارات كأول دولة في الشرق الأوسط بإلزامها استخدام "الديزل الأخضر" في كل المركبات التجارية التي تعمل بالديزل؛ استبدال وقود الديزل الأخضر بالديزل العادي، والذي يحتوي ٥٠٠ جزء في المليون من الكبريت، بوقود الديزل الأخضر الذي يحتوي على ١٠ أجزاء في المليون فقط، وهو قريب من المعايير الأوروبية التي تصل إلى ٥ أجزاء في المليون من الكبريت.

٤-**وسائل مستدامة للنقل والمواصلات:** تعد وسائل النقل والمواصلات من أسرع مصادر الانبعاثات المتزايدة حول العالم، وفي الوقت الحالي تستثمر دولة الإمارات في أنظمة نقل جماعي جديدة ومستدامة مثل نظام السكك الحديدية الخفيفة والسريعة "مترو دبي"، من الفوائد البيئية فإن قطار واحد يغني عن وجود ما يقرب من ٣٠٠ سيارة، مما يعني انخفاض الانبعاثات الكربونية بنسبة (٧٠:٨٠%) مقارنة بعدد الشاحنات المطلوب لنقل نفس الحمولة لنفس المسافة.

٥-**إنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف:** بدأت الإمارات بتنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة بتقنية الفحم النظيف وفقاً لاستراتيجية متكاملة للطاقة في إمارة دبي حتى عام ٢٠٣٠، والتي من المقرر بموجبها أن تصل نسبة استخدام الطاقة المتجددة في مجال توليد الكهرباء

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

إلى ٥%، بالإضافة إلى ١٢% للطاقة النووية، و١٢ % للفحم النظيف، والنسبة الباقية وهي ٧١ % من الغاز الطبيعي.

٦-**التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون:** يعد التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون أحد وسائل التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال احتجاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر كبيرة مثل محطات الطاقة، وتخزينه بأمان تحت الأرض، بدلاً من انبعاثه في الغلاف الجوي.

الاقتصاد الأخضر:

خطة الإمارات للتحول للاقتصاد الأخضر (وزارة البيئة): تم إطلاق "الخطة الوطنية للتغير المناخي" لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٧:٢٠٥٠) التي تمثل خارطة طريق لدعم الأنشطة والمبادرات الوطنية الرامية إلى مواجهة التحديات المناخية تتمثل في:

١. **التحكم في الانبعاثات:** تعمل في تنفيذ ١٤ مشروعًا بغرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (GHGs) تحت مظلة مشاريع آلية التنمية النظيفة، ويقدر إجمالي الانخفاض السنوي المتوقع لهذه المشاريع بحوالي مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

٢. **تكنولوجيا الزراعة المائية:** لمكافحة الآثار الجوهرية لتغير المناخ في النظم البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى المسطحات المائية، لقد بدأت في استخدام تكنولوجيا الزراعة المائية بدون تربة في مشروعات زراعية متعددة.

٣. **انبعاثات حرق الغاز الطبيعي:** تهتم دولة الإمارات بتقليل الانبعاثات الناتجة من إشعال الغاز الطبيعي مثل فصل نفايات الغاز أو البترول أثناء عملية الاختبار أو الإنتاج البترولي.

٤. **اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون:** شاركت الدولة في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبرتوكول مونتريال الخاص بالمواد المسببة لتآكل طبقة الأوزون في عام

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

١٩٨٩. ومنذ ذلك الحين بدأت دولة الإمارات ببذل جهود للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكول.

٥. **وسائل مستدامة للنقل والمواصلات:** تعد وسائل النقل والمواصلات من أسرع مصادر الانبعاثات المتزايدة حول العالم، لذلك تعمل الدولة على تطور أنظمة نقل جماعي جديدة ومستدامة مثل نظام السكك الحديدية الخفيفة والسريعة (مترو دبي)، ومشروع القطار عالي السرعة المقترح.

٦. **التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون:** يعد التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون أحد وسائل التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال احتجاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر كبيرة مثل محطات الطاقة، وتخزينه بأمان تحت الأرض، بدلاً من انبعاثه في الغلاف الجوي، ويتوقع أن تساهم عملية التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح ما بين (١٠% :٥٥%) من إجمالي الجهود الدولية للتخفيف من آثار ثاني أكسيد الكربون على مدار التسعين عام القادمين.

عرض المؤشرات لمعرفة مدي كفاءة السياسات المطبقة من قبل الدولة بالاقتصاد الأخضر:

أولا: مساحة الأراضي الزراعية:

جدول (٣): النسبة المئوية للأراضي الزراعية من مساحة الدولة

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الإمارات	٥,٥٢ %	٥,٤٧ %	٥,٣٠ %	٥,٣٤ %	٥,٣٩ %	٥,٣٩ %	%٥,٤	%٥,٤	٥,٣٨ %

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يوضح الجدول (٣) أن مساحة الأراضي الزراعية بعام ٢٠١٠تمثل ٥,٥٢% من إجمالي مساحة الدولة وكان عدد السكان بنفس الفترة يمثل حوالي ٨,٦ مليون نسمة؛ بينما في عام ٢٠١٨ تقدر نسبة مساحة الأراضي الزراعية ٥,٣٨% ويمثل عدد السكان بنفس الفترة حوالي ٩,٦ مليون نسمة؛ وبحساب نسبة التغيير في زيادة عدد السكان بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٨ نجد أنها تقريبا ٠,٠٨٦%؛ ومساحة الأراضي الزراعية انخفضت بمقدار ٠,١٤%

ثانيا: انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون:

جدول (٤): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (الكيلو طن)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الإمارات	١٦٣	١٦٦	١٧٦	١٨٤	١٨٤	١٩٤	١٩٩	٢٠٨	٢٠٠

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي. (الأرقام بالألف)

يوضح الجدول (٤) زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الدراسة على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (الكيلو طن) بعام ٢٠١٠ يمثل ١٩,٠٤ وفي عام ٢٠١٨ يمثل ٢٠,٨٠، ويرجع سبب زيادة متوسط نصيب الفرد إلى ارتفاع مستوي الرفاهية بالدولة؛ ولكن المسبب الرئيسي لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون هو قطاع الطاقة حيث تعتمد إنتاج الطاقة على الوقود الأحفوري ولذلك تستهدف الدولة بالاستثمار بقطاع الطاقة المتجددة بهدف خفض غاز ثاني أكسيد الكربون.

الألوان الاقتصادية والدولة المصرية:

الاقتصاد البني: قد عمل المصري القديم منذ وجوده على الأرض على استغلال الموارد الطبيعية لبناء الحضارة الإنسانية العظيمة التي تركه ولكن كان يهتم بالموارد البيئية وكان يهتم بعدم تلويثها؛ قد أطلق المصريون القدماء على نهر النيل في اللغة المصرية القديمة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

"إيترو عا" بمعنى (النهر العظيم)؛ أدرك المصريون أهمية النيل منذ عصور موغلة في القدم، فاجتهدوا في ابتكار طرق تهدف إلى الاستفادة من مياه النهر وتنظيم الري وحفر الترع لزراعة أكبر مساحة ممكنة من أرض الوادي؛ ويشير نص إلى أن "من يلوث ماء النيل سوف يصيبه غضب الآلهة"، في قانون ماعت الذي يحتوي على ٤٢ مادة تمثل اعترافات المصري الإنكارية في العالم الآخر أنا لم ألوث ماء النهر...لم أمنع الفيضان في موسمه...لم أقم سدا للماء الجاري، مما يعكس أهمية النهر والبيئة في حياة المصري القديم، فمصر لم تكن أول دولة عرفها التاريخ فحسب بل أول دولة تهتم بالحياة وجودتها واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

بعد الحرب العالمية الثانية وحصول غالبية الدول النامية على الاستقلال السياسي، عملت غالبية الدول النامية خلال فترة الخمسينات والستينيات على حدوث تنمية أملاً بحدوث تنمية حقيقية دون تدخل المستعمر فانتشر بناء المصانع التي تعتمد بتشغيلها على البترول ومشتقاته كمصدر الطاقة الأول في تشغيل المصانع ومحطات الكهرباء، وحدث تطور صناعي واقتصادي ملموس دون النظر للبيئة ومواردها الطبيعية، مما أثر ذلك سلبيا على تلوث البيئة وتدهورها واستنزاف مواردها الطبيعية مما سبب الكثير من الكوارث البيئية التي ظهرت فيما بعد؛ كانت مصر من تلك الدول التي وضعت استراتيجية التصنيع (استراتيجية إحلال محل الواردات ثم استراتيجية تشجيع الصادرات) وتعتمد على البترول ومشتقاته بنسبة ٩٦% من إجمالي الاستهلاك وحوالي ٤% من مصادر الطاقة المتجددة وفاء محمد،٢٠١٣).

لكن من الانتقادات الموجهة لتلك الفترة هي الاعتماد على حدوث تنمية صناعية بدون مراعاه للموارد البيئية مع إهمال الزراعة مما سبب تدهور للرقعة الزراعية سواء بالبناء على الأراضي الزراعية أو بتجريف التربة لصناعة الطوب الأحمر لمواكبة عملية البناء دون

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مراعاة للتربة الزراعية مما سبب في تقليل الرقعة الزراعية حيث كانت إجمالي مساحة الأراضي الزراعية من إجمالي المساحة المصرية عام ١٩٦٠ تمثل ٢,٦٠% ولكن في عام ١٩٨٠ أصبحت ٢,٤٦%، مما يعني انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ٠,١٤% ما يمثل ١٢٣٠ كيلو/متر؛ في ظل الزيادة السكانية حيث كان تعداد السكان في عام ١٩٦٠ يمثل حوالي ٢٦,٦٣٣ مليون نسمة وأصبح في عام ١٩٨٠ حوالي ٤٣,٣٠٩ مليون نسمة (worldbank)، إي حدث زيادة سكانية بين عامي ١٩٦٠:١٩٨٠ بما يعادل حوالي ٦١,٥% في ظل تقليل مساحة الأراضي الزراعية بحوالي ٠,١٤% وهو ما أحدث فجوة كبيرة بين الاستهلاك والإنتاج.

أصبحت مصر مع مرور السنين تعاني من الإهمال البيئي للتربة الزراعية وإهمال الصرف الصحي والزراعي الذي مع مرور الوقت أصبح يتم تصريف (الصرف الصحي والزراعي والصناعي) بنهر النيل؛ حيث يستقبل نهر النيل من أسوان إلي الدلتا حوالي ٦٧ مصرف زراعي منها ٤٣ مصرف يعتبر مصرف رئيسي وهناك ١٠ مصارف فقط متوافقة مع المعايير المصرية التي تنظم الجودة المقبولة لمياه الصرف التي يتم تصريفها في نهر النيل؛ تعاني مياه نهر النيل أيضا من النفايات السائلة الصناعية والزراعية التي تكون محملة بالمعادن الثقيلة وهي مشكلة خطيرة حيث تكم خطورتها أن المعادن الثقيلة غير قابلة للتحلل ويمكن أن تتراكم بيولوجيا من خلال السلسة الغذائية وهي عند ارتفاعها بنسب محدده من الممكن أن تسبب السمية للإنسان (آمال محمد،٢٠١٧).

بلغت حصة الدول العربية عام ٢٠٢٠ من إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون العالمية يمثل ٥,١%، وجاءت مصر بالمركز الثالث بنسبة ١٢,٣% على مستوي الدول العربية من حيث حجم تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون، كما حصلت في عام ٢٠٢٠ بمؤشر جودة هواء ٢٠٤,٣ وهو ما يعني وفقآ الجدول رقم (٢) مستوي جودة الهواء غير صحي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول رقم (٥): يوضح معدل التغيير بمؤشر جودة الهواء بمصر خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٢٢٢,١	٢٠١٩
٢٠٤,٣	٢٠٢٠
-٨%	معدل التغيير
١٢,٣%	حصة مصر من الإجمالي

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على شركة بريتش بتروليوم

لكن من خلال الجدول (٥) يوضح لنا ان مؤشر جودة الهواء بمصر خلال عام ٢٠٢٠ تحسن حيث كان المؤشر ٢٠٤,٣ ولكن بعام ٢٠١٩ كان المؤشر ٢٢٢,١؛ ويعود هذا التحسن من خلال السياسات التي قامت بها الدولة لمكافحة التلوث البيئي.

لذلك أصبح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر حتمية فرضها التلوث البيئي والتغير المناخي، ولابد من القيام بوضع تشريعات وسياسات محددة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر حيث هو الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ولكن يتم استخدام الموارد بكفاءة، حيث أنه يهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون والتلوث ويعمل على استخدام الموارد والطاقة بكفاءة ويمنع خسارة التنوع البيولوجي كما يعمل على حماية حقوق الأجيال القادمة (أيت قاسي عزو وآخرون،٢٠١٩).

كما يجب التوجه نحو الإنتاج الأنظف الذي تم تعريفه من قبل الأمم المتحدة إن الإنتاج الأنظف هو "التطبيق المتواصل لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان"، وحتما أفضل وسيلة لحماية الهواء من التلوث هي ضبط مصادر الملوثات الهوائية وذلك عن طريق استخدام بدائل أقل تلويثا واستخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة (خالد مصطفي قاسم،٢٠١٠).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الاقتصاد الأخضر: أصبح الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر حتمية فرضها التدهور البيئي والتغير المناخي، بحيث يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي مع الاهتمام والحفاظ على التنوع البيئي، وذلك من خلال تبني مشروعات تهدف للاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري، أيضا ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل للأسرة الفقيرة والعمل علي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء(إسلام جمال الدين شوقي،٢٠٢٠).

تبنت الدولة المصرية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر حيث أطلقت استراتيجية طويلة المدي في فبراير ٢٠١٦ وهي استراتيجية تعكس اهتمام الدولة بمبادئ وأهداف التنمية المستدامة وأطلق عليها "رؤية مصر ٢٠٣٠"، بحيث تستند الرؤية إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة من خلال تحقيق الاهتمام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهو البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي معا؛ حيث تبني أهداف التنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر كنمط منهج ابتكاري غير تقليدي للتنمية، هو ما يمثل رؤية مستقبلية لما يمكن أن يساهم به هذا المنهج في إحداث طفرة نوعية للتنمية.

أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتخفيف الضغوط عليها، لأن حماية البيئة والموارد الطبيعية أصبحت بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة في تلك الموارد لجنى ثمار التنمية وأيضا من أجل الحفاظ على الصحة العامة؛ لذلك تبنت تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، حيث أنه يمثل فرصة لتخطي مراحل إنمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي وتطوير النقل العام، كما انه

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يساهم في القضاء على الفقر؛ تم ذلك من خلال عدد من الأولويات التي وضعتها الدولة متمثلة في عدد من الخطط (الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية،٢٠١٦).

السياسات المتبعة من قبل الدولة للاهتمام بالاقتصاد الأخضر: اتخذت الدولة تقسيم خطتها طبقا لقطاعات لسهولة تطبيقها ومتابعتها (الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية،٢٠١٦):

١-قطاع النقل:

- قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر بتنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبرى والذي يهدف إلى خفض ٢٦٤ ألف طن من انبعاث ثاني أكسيد الكربون سنوياً فضلاً عن العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا المشروع.
- تقوم وزارة البيئة بتنفيذ برنامج طموح لتحويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين.
- قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بنجاح في حظر إنتاج واستيراد الدراجات البخارية ثنائية الأشواط، واستبدالها بموتسيكلات رباعية الأشواط تحقق خفض ملوثات الهواء الصادرة عنها.
- تشرع وزارة البيئة في تنفيذ برنامج إرشادي لاستدامة نظم النقل.
- تدعم الدولة نظم النقل الجماعي حيث تم إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق.
- إعداد مشروع قانون مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات بما في ذلك في قطاع الطاقة بما يتيح التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢-قطاع الزراعة:

- حقيق الاستخدام المستدام للمواد الزراعية الطبيعية.
- التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة.
- رفع كفاءة استخدامات المياه في الزراعة، وتحسين نظم الري والصرف، وتعديل زراعة المحاصيل لصالح الزراعات الأقل استهلاكاً للمياه.
- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي.

٣-القطاع الصناعي:

- العمل على تطوير المناطق الصناعية لتصبح مناطق صناعية خضراء صديقة للبيئة.
- وضع تشريعات فرض تعويضات بيئية على كل منشأة صناعية أو تجاري أو خدمية تخالف القواعد والقوانين البيئية وتسبب اضرار للبيئة.
- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على الاستخدام الامثل للموارد وترشيد استهلاكها.
- تنفذ وزارة البيئة برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي واللذان يشملان ١٢٠ مشروعاً للحد من التلوث الصناعي.
- تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للمواد الطبيعية والطاقة والمياه.
- تشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف.
- إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر، وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة.
- التوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة.
- إعادة استخدام المياه والتحكم في الصرف الصناعي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٤-التدابير المؤسسية:

- تعديل التشريعات البيئية وتطوير نظم الإدارة البيئية.
- زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتماداً على الكربون.
- استكمال الإطار المؤسسي لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية.
- إدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية.
- تبنى سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الممارسات البيئية الخاطئة.
- إطلاق وزارة الاستثمار للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات ال ١٠٠ المدرجة في البورصة متضمناً النواحي البيئية والاجتماعية التي تقوم بها الشركة وهو ما سيؤدى بصورة غير مباشرة إلى تخفيض هذه الشركات لانبعاثاتها الحرارية للتوافق مع القوانين والمعايير البيئية.

عرض المؤشرات لمعرفة مدي كفاءة السياسات المطبقة من قبل الدولة بالاقتصاد الأخضر:

أولا: مساحة الأراضي الزراعية:

جدول رقم (٦): النسبة المئوية للأراضي الزراعية من مساحة الدولة

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مصر	٣,٦٩ %	٣,٦٤ %	٣,٧١ %	٣,٧٥ %	٣,٧٣ %	٣,٨١ %	٣,٧٥ %	٣,٨٥ %	٣,٩٠ %

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول (٦) أن مساحة الأراضي الزراعية بعام ٢٠١٠تمثل ٣,٦٩% من إجمالي مساحة الدولة المصرية وكان عدد السكان بنفس الفترة يمثل حوالي ٨٢,٨ مليون

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

نسمة؛ بينما في عام ٢٠١٨ تقدر نسبة مساحة الأراضي الزراعية ٣,٩٠% ويمثل عدد السكان بنفس الفترة حوالي ٩٨,٥ مليون نسمة؛ وبحساب نسبة التغيير في زيادة عدد السكان بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٨ نجد أنها تقريبا ١٣% وفرق زيادة مساحة الأراضي الزراعية بين نفس الفترة تمثل ٠,٢١% وهي نسبة زيادة ضئيلة جدا مقابل الزيادة السكانية.

ثانيا: انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون:

جدول رقم (٧): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (الكيلو طن)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مصر	١٩٧	٢٠١	٢١٢	٢١٠	٢١٧	٢٢٦	٢٣٤	٢٣٩	٢٤٦

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي. (الأرقام بالألف)

يوضح الجدول (٧) زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الدراسة على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (الكيلو طن) بعام ٢٠١٠ يمثل ٢,٣٧ وفي عام ٢٠١٨ يمثل ٢,٥؛ وذلك يعود إلي أكبر مسبب لزيادة غاز ثاني أكسيد الكربون هو قطاع الطاقة حيث تعتمد مصادر إنتاج الطاقة على الوقود الأحفوري وهو ما يمثل ٨٠% من إنتاج الطاقة، لذلك تستهدف الدولة بحلول عام ٢٠٣٥ يكون الاعتماد على محطات الطاقة الحرارية تكون بنسبة ٥٥% من إجمالي إنتاج الطاقة.

نتائج البحث

١-تم اتخاذ خطوات للتحول من الاقتصاد البني إلي الاقتصاد الأخضر، وانعكس ذلك من خلال السياسات التي طبقتها الدولة؛ وعلى الرغم من تحسين جودة الهواء، ولكن لا يزال مؤشر جودة الهواء مرتفع عالميا.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢-تتكون التنمية المستدامة من مجموعة من الأهداف المركبة، ولذلك يأتي هنا دور الألوان الاقتصادية التي تساهم بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بشكل متكامل ومترابط على الرغم من اختلاف الأهداف عن بعضها البعض.

٣-يعمل الاقتصاد الأخضر كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة، لأنه يعمل من خلال قطاعات اقتصادية مختلفة، وينعكس أثرة على الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

٤-أصبحت السياسات الاقتصادية تأخذ في الاعتبار التغييرات البيئية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٥-تم اتخاذ سياسات وإجراءات تعمل على تحقيق تنمية شاملة، مما ينعكس على الحد من التكاليف الاقتصادية والمحافظة على البيئة وحدوث تنمية اجتماعية مستقبلية.

٦-تقسيم الاقتصاد إلى ألوان ساهم في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة.

٧-ساعدت سياسات التنمية المستدامة في تحقيق تنمية حقيقية ملموسة بأبعادها الثلاثة.

التوصيات

١-تعزيز التعاون بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتبادل الخبرات والمساعدة بالتحول من الاقتصاد البني إلي الاقتصاد الأخضر.

٢-زيادة الوعي للمجتمع بأهمية البيئة والمحافظة عليها، وتقديم الدعم الازم للمجتمع المدني للمساهمة بزيادة الوعي بإقامة حملات تشجير للحد من التلوث البيئي والتغير المناخي.

٣-تقديم حوافز مالية أو مادية لتحفيز المستثمرين القائمين بالفعل للتحول من الاقتصاد البني إلي الاقتصاد الأخضر.

٤-تقديم تسهيلات لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالاقتصاد الأخضر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المراجع

إبراهيم ناجي إبراهيم، "نموذج مقترح لقياس الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتدهور البيئة الصناعية في مصر لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس،٢٠١٦.

أحمد مغاوري شحاته "تأثير سياسات الاقتصاد الأخضر علي تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى مصر"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس،٢٠١٩.

إسلام جمال الدين شوقي، "ألوان الاقتصاد العشرة"، دار المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولي،٢٠٢٠.

آمال محمد عبد الستار، "مؤشرات جودة المياه والتلوث المعدني لنهر النيل"، المجلة المصرية للبحوث المائية، المجلد ٤٣، العدد ١، ٢٠١٧.

أيت قاسي عزو وآخرون، "الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٩.

خالد مصطفي قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثاني، ٢٠١٠.

سارة إبراهيم محمد، "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في شرق إفريقيا "، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، ماجستير، ٢٠١٠.

ضياء الناروز، "أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولي، ٢٠١٩.

عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، "التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولي، ٢٠١٥.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وفاء محمد محمد، "محددات التلوث البيئي في مصر بالتركيز على الوقود الأحفوري"، المجلة العربية للإدارة، مصر، مجلد ٣٧، ٢٠١٧.

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.METH.AG.ZS

https://www.theecoexperts.co.uk/blog/top-7-most-polluting-industries?fbclid=IwAR0t0RctByEHFgrKPlBS1L554rncjxzwE1N-CWCCO0_phvkJYXnSwo4YPqA

https://thegreenmarketoracle.com/2013/10/04/environmental-implications-of-three/?fbclid=IwAR141zwP98wr_ZRcExi1JdsHjuHpfykADbsivVcj3CW5JfMllzh0O2lO1wM

http://elsada.net/98006/

http://www.ropme.org/Uploads/Books/green%20economy%20booklet.pdf

https://www.greeneconomycoalition.org/news-and-resources/the-5-principles-of-green-economy?fbclid=IwAR3szErtRdM5ydOnTl58UoT3orwGzwe5t0OyuXBR4OGxKKAKUYNTXwMuVp8

https://www.planete-energies.com/en/medias/close/global-transportation-sector-co2-emissions-rise?fbclid=IwAR0Z5CfD4KbrvZL0ZZtpzWSQYo_BoIEzi1IqUZDjpfiO2hbBK7GsQUqYluQ

https://www.weforum.org/agenda/2020/01/fashion-industry-carbon-unsustainable-environment-

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

pollution/?fbclid=IwAR0yL9RtAve8iNc78ujmboXZs19n_AxxTnm3RU6ecGPLG88VdeiyuHSs7A0

https://u.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/climate-change

https://u.ae/ar-AE/information-and-services/environment-and-energy/the-green-economy-initiative/efforts-to-achieve-green-economy-

THE ECONOMIC COLORS ROLE IN PROMOTING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN EGYPT

Reham A. A. Awad[1] ; Ewael F. A. [2] And Magdy Allam [3]

1) Post graduate student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Union of Arab Environmental Experts

ABSTRACT

This paper aims to see that the beginning of the twenty-first century witnessed important changes that presented many challenges and opportunities. These challenges showed rapid developments that astonished mankind under the flourishing of commercial terms, globalization, financial globalization, sustainable development, renewable energy, human-friendly environment and other terms, and made tremendous progress in the explosion of knowledge. And the scientific and technological renaissance that has put many countries of the world in front of difficult bets and challenges, in a world whose

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

population swells from 7 billion to 9 to one billion people before the year 2050, which made them search for mechanisms and mechanisms to keep pace with these changes, Perhaps one of these changes is what the world knows today is the realization of the concept of sustainable development in its three dimensions, the economic social and environmental dimension, which helps countries and governments to meet the needs of the present without compromising human rights future generations.

The world is changing and changing in order to achieve the sustainable development goals that are directly reflected in the global economy, and the economy has colors, as there are multiple issues and tasks for each color to help and support the dimensions of sustainability Development, So the research problem revolves around studying the extent of economic colors and how each color achieves dimensions' Sustainable development.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178